

## وثيقة معلومات البرنامج

## مرحلة القرار

1 ماي 2017

تقرير عدد : 114789

اسم العملية	تمويل السياسات التنموية الخاصة بمناخ الأعمال و ريادة الأعمال
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال افريقيا
البلد	الجمهورية التونسية
القطاع	قطاع الادارة العمومية (20٪)، ادارة الحكومة المركزية (10٪)، المبادلات التجارية والتنافسية (30٪)، القطاع البنكي والمالي (30٪)، قطاعات أخرى (10٪)
الرقم التعريفي للعملية	P158111
آلية الإقراض	تمويل السياسات التنموية
الطرف المستعير	الجمهورية التونسية
الوكالة المكلفة بالتنفيذ	وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي
تاريخ إعداد وثيقة معلومات البرنامج	1 ماي 2017
التاريخ التقديري لإتمام التقييم	2 ماي 2017
التاريخ التقديري لموافقة مجلس المديرين التنفيذيين	13 ماي 2017
قرار هيئة المراجعة المؤسسية	TBD

## 1. أهم القضايا التنموية المطروحة ودواعي مشاركة البنك الدولي

1. بعد خمس سنوات من ثورة 2011، نجحت تونس في إستكمال عملية الانتقال السياسي، ولكن تحقيق المكاسب الاقتصادية الملموسة، من حيث إيجاد أفاق أكبر للفرص الاقتصادية وفرص العمل التي يقودها القطاع الخاص، قد استغرق وقتاً أطول من المتوقع. وفي أعقاب ثورة 2011، مرت تونس بمرحلة انتقالية سياسية أدت إلى اعتماد دستور جديد في أوائل عام 2014، تلتها انتخابات رئاسية وبرلمانية منظمة في أواخر عام 2014. ويعزى هذا الإنجاز إلى حد كبير إلى الدور الكبير للمجتمع المدني في البلاد (الذي تم تثمينه من قبل جائزة نوبل للسلام). وقد اكتسبت منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك مجموعات الشباب، مزيداً من حرية التعبير ودفعت إلى مزيد من الشفافية والمساءلة في الوظيفة العمومية و إلى التقليل من الفساد. ومع ذلك، فإن الإنجازات على المستوى

الاقتصادي تستغرق وقتا أطول من المتوقع. حيث أنه و نتيجة للتأخيرات في تنفيذ الإصلاح، وبسبب الحوادث ذات الصلة بالأمن والاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار الإقليمي (بما في ذلك ليبيا المجاورة) ، لم يبلغ متوسط النمو الاقتصادي سوى 1.4٪ بعد الثورة (مقابل 4.4٪ خلال السنوات الخمس التي سبقت الثورة) ؛ و بلغ متوسط معدل الاستثمار الإجمالي 22.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (مقابل 24.6 في المائة)؛ و بلغ متوسط نمو الصادرات 2.2 في المائة سنويا (مقابل 5.1 في المائة)؛ وبلغ معدل البطالة 16.2 في المائة (مقابل 12.7 في المائة).

2. ويشكل هذا الأداء الاقتصادي الضعيف خطرا على المكاسب التي تحققت في الماضي في مجال الحد من الفقر، و على تحسين فرص زيادة الاندماج - ولا سيما بالنسبة للطبقة الوسطى - وكذلك على الديمقراطية التونسية الفتية. وفي حين انخفض معدل الفقر إلى النصف بين عامي 2000 و 2010 (من 32.5 إلى 15.5 في المائة)، فإنه توجد فوارق كبيرة بين الجهات والفئات العمرية، ولا تزال هشاشة الأسر المعيشية كبيرة ولا سيما في ظل ضعف الأداء الاقتصادي بعد الثورة، حيث أن هذه الفوارق قد استمرت أو اتسعت. وقد ازدادت حدة عدم المساواة بين المناطق مع تفاقم الفقر بصورة متزايدة في مناطق قليلة من البلد. وعلى نفس الدرجة من الأهمية، تشير البيانات إلى أن العديد من الأسر (بما فيها الأسر من الطبقة الوسطى) لا تزال أعلى بقليل من عتبة الفقر، مما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية مثل فقدان مواطن الشغل أو ارتفاع أسعار السلع الأساسية. وفي نفس الوقت فإن نسق النمو غير كاف لتوفير المزيد من فرص العمل الكافية لاستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل. ونتيجة لذلك، ظل معدل البطالة مرتفعا (15.4 في المائة في عام 2015)، وخاصة بين النساء (22.6 في المائة) ، و الشباب من خريجي الجامعات (31 في المائة)، وسكان المناطق الداخلية غير الساحلية (26.2 في المائة في الجنوب الشرقي - و 23.1 في المائة في الجنوب الغربي، و 19 في المائة في الوسط الغربي مقابل 10.7 في المائة و 9.9 في المائة في الشمال الشرقي والوسط الشرقي على التوالي). وتشير الاتجاهات الديمغرافية إلى أنه ما لم تتسارع وتيرة النمو بشكل كبير، ستزداد نسب البطالة سوءا خلال العقد المقبل. ومثلت العديد من التحركات الاجتماعية الواسعة في أوائل عام 2016 تذكيرا بأن معالجة مشكل البطالة، ولا سيما في صفوف الشباب والمناطق الداخلية التي بدأت فيها ثورة 2011، أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

3. لقد ساعدت تدخلات الحكومة في مواجهة تحديات التشغيل والتحديات الاجتماعية، عن طريق زيادة الانتداب والترفيغ في الرواتب في القطاع العام على الحفاظ على السلم الاجتماعي. ولكن ذلك قد ساهم أيضا في تفاقم الضعف الكبير للوضع المالي في تونس. وقد ارتفع عدد الموظفين العموميين (الحكومة المركزية) بنحو 40 في المائة منذ عام 2010، ليصل إلى 650.175 في عام 2016 (16 في المائة من السكان النشطين في البلاد). وبالإضافة إلى ذلك، هناك حوالي 180 000 عامل في مؤسسات القطاع العام و 20 870 عاملا في الإدارات المحلية. وفي أواخر عام 2015، اتفقت الحكومة مع الاتحاد العام التونسي للشغل على زيادة عامة في الأجور. ونتيجة لذلك، ارتفعت الكلفة العامة للأجور من 10.7 في المائة في عام 2010 إلى 14.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 وهو ما يمثل أكثر من 60 في المائة من عائدات الضرائب. وقد ساهم هذا التوجه، للأسف، في إضعاف إطار الاقتصاد الكلي في تونس. وكان العجز المزدوج في عام 2015 مرتفعا، حيث بلغ 5.7 في المائة و 8.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لميزان الحسابين المالي والجاري، على التوالي. وقد ارتفع معدل الدين العام بشكل ملحوظ في فترة ما بعد الثورة (من 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 إلى 63 في المائة بحلول نهاية عام 2016)، حتى وإن ظل معقولا وفقا للمعايير الدولية.

4. ومن أجل المضي قدما، سيتطلب خلق فرص العمل وجود قطاع خاص ديناميكي وبيئة عمل ملائمة. ولا يزال تحسين بيئة الأعمال وتشجيع المنافسة وفتح مساحة أكبر للقطاع الخاص يمثل تحديات رئيسية بالنسبة لتونس، وهو أمر بالغ الأهمية لإطلاق العنان لنمو أسرع وأكثر شمولية يقوده القطاع الخاص ومن أجل مزيد خلق فرص العمل. ويكمن التحدي في السياق التونسي في تحرير الاقتصاد، والحد من الإيجارات والتحصيل، وخلق فرص متكافئة لجميع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص.

5. ويتطلب التسريع في نسق خلق فرص العمل وتعزيز الإدماج الاقتصادي والازدهار المشترك في تونس أيضا، دعم روح المبادرة وتعميق فرص الحصول على التمويل. ولم يتمكن القطاع الخاص القائم من خلق فرص عمل

كافية، وهي حالة تفاقمت في فترة ما بعد الثورة بسبب تدهور الحالة الاقتصادية. كما عارض الشق المتمتع بالامتيازات في القطاع الخاص ونقابات العمال الإصلاحات الرامية إلى تحسين المنافسة والحد من الإجراءات والتحصيل وفتح الاقتصاد. ونتيجة لذلك، وهو ما يزيد من تعقيد التحدي المتمثل في خلق فرص عمل جيدة، فإن عدد قليل جدا من الشركات الجديدة يدخل السوق كل عام، حيث تدخل الأغلبية الساحقة كشرركات صغيرة وتبقى صغيرة أو تندثر في غضون ثلاث إلى خمس سنوات (انظر مراجعة سياسة التنمية في تونس لعام 2014 و التقرير الإقليمي الوظائف أو الامتيازات 2015<sup>1</sup>). وسيسهم حل هذه الإشكاليات، من خلال الدعم المالي وغير المالي الملائم لتعزيز روح المبادرة، في تحسين النمو الذي يقوده القطاع الخاص وفي مزيد خلق فرص العمل. ومن شأن تحسين فرص الحصول على التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتوسيع فرص الحصول على تمويل الإسكان، وخفض تكاليف المعاملات المالية من خلال نظم دفع أكثر شمولية، وتبادل المعلومات عن طريق مكاتب الائتمان، أن يعزز نمو القطاع الخاص وخلق فرص العمل.

6. ولدى إعداد هذه العملية، واصل البنك استخلاص الدروس من عمليات تمويل السياسات التنموية السابقة المنجزة خلال الفترة الانتقالية 2011-2015. وخلال الفترة الانتقالية، كان التقدم في الإصلاح متفاوتا، وفي بعض الحالات، دون التوقعات. ويرجع سبب التأخير في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية جزئيا إلى البيئة السياسية الهشة عموما في البلاد، بينما انصب التركيز على دفع عملية الانتقال السياسي من خلال كتابة الدستور، وتجديد القوانين الانتخابية، وإعادة هيكلة الحكومة والقضاء، والقوانين المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، فقد وقع اعتماد معظم الإصلاحات في فترات "فراغ سياسي" خلال دورات حكم قصيرة. وبهذا المعنى، فإن المستوى العام للطموح والجدوى السياسية والقدرة المؤسسية لم يؤخذ في الحسبان بصورة منهجية في تصميم البرامج. وعلاوة على ذلك، أدخلت الثورة في الساحة العامة أصوات جديدة، ومبدأ المشاورات مع أصحاب المصلحة ومبدأ التوافق حول الإصلاحات. وفي الوقت نفسه، واجهت بعض الإصلاحات التي طال أمدها والتي تسعى إلى فتح الاقتصاد والقضاء على الإجراءات والتحصيل معارضة شديدة من أصحاب المصالح المكتسبة مما أدى إلى تخفيف محتوى الإصلاحات والتأخير في إنجازها. ويعتبر إيجاد سبل لدعم الائتلافات المؤيدة للإصلاح داخل الإدارة وفيما بين أصحاب المصلحة غير الحكوميين أمرا أساسيا لتنفيذ الإصلاحات في الوقت المناسب فضلا عن دعم العقد الاجتماعي الجديد. وفي بعض الحالات، عرقلت الإصلاحات بسبب محدودية السياسة الاتصالية لتوضيح أهداف الإصلاح أو بسبب عدم التنسيق بين المنتفعين المحتملين من عملية الإصلاح.

7. ولقد تحسن السياق القطري عموما منذ الانتفاع بسلسلة قروض دعم السياسات التنموية السابقة، وإحياء الحكومة الجديدة لزخم الإصلاح وجهود تحسين ثقة المستثمرين والمواطنين. وقد وقع الآن استبدال الحكومات ذات الدورات السياسية القصيرة والفراغ السياسي، بحكومة ذات رؤية ووضع "مذكرة توجيهية"، فضلا عن إعداد مشروع خطة تنموية خماسية تعكس جدول أعمال إصلاح شامل يركز على الإصلاحات التي تدعمها السلسلة الجديدة لتمويلات سياسات التنمية. ومنذ أوائل عام 2015، تم إحراز تقدم، لا سيما فيما يتعلق بالإصلاحات القانونية ذات الأهمية الحاسمة للاستثمار الخاص (مثل قانون المنافسة وقانون الإفلاس والقانون المصرفي وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وقانون الاستثمار في الأونة الأخيرة، وما إلى ذلك). كما نظمت الحكومة بنجاح مؤتمرا للمستثمرين في أواخر تشرين الثاني / نوفمبر 2016، مما وفر منبرا لاستعراض التقدم الحاصل، والدعوة إلى تجديد دعم المجتمع العالمي لديمقراطية تونس الفتية، واستعراض تحسن الحالة الأمنية، وإمكانات البلد (من حيث الموقع و رأس المال البشري والطبيعي) وذلك بغية جذب الاستثمار وفي إطار الجهود الحالية والمستقبلية لتعزيز بيئة الأعمال. وللمضي قدما، ينبغي إبلاء المزيد من الاهتمام لتسريع نسق الإصلاحات وضمان تنفيذها. ويشمل ذلك إصلاحات تشريعية يمكن قياس أثارها على مناخ الاستثمار، على صعيد الاقتصاد ككل وفي القطاعات الرئيسية.

8. كما كان تصميم برنامج تمويل السياسات التنموية ملائما للسياق القطري ويعالج المخاطر السياسية والمؤسسية بشكل صريح. وعلى وجه الخصوص، فإن مرشح الاقتصاد السياسي، الذي بدأ تجريبه لهذه العملية، قد

<sup>1</sup>البنك الدولي(2014): "مراجعة سياسات التنمية في تونس: الثورة غير المكتملة" والتقرير الإقليمي للبنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: "الوظائف أو الامتيازات - إطلاق فرص العمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا." "

طبق بشكل منهجي في مجالات الإصلاح التي تغطيها سلسلة قروض سياسات التنمية. والهدف من مرشح الاقتصاد السياسي هو مساعدة البنك على فهم أفضل شروط النجاح في اعتماد وتنفيذ الإصلاحات، وعلى هذا الأساس، تحديد المساعدة التقنية ذات الصلة للحكومة لتصميم وتنفيذ الإصلاحات السليمة لا من الناحية الفنية فقط، بل كذلك من الناحية المؤسسية والسياسية. كما أن توقيت تنفيذ سلسلة تمويلات سياسات التنمية سيكون أساسياً لنجاحها: فنظراً للمخاطر السياسية وللطبيعة المثيرة للجدل للإصلاحات، يقوم النظراء الحكوميون بإجراء المشاورات اللازمة، وبالانخراط في حوار قوي قائم على الثقة، وبناء تحالفات أقوى تؤمن بالإصلاح، وضمان بناء القدرات لتنفيذ التغييرات.

9. ويسترشد تمويل سياسات التنمية المقترحة بالتحديات والفرص المحددة في التشخيص القطري المنهجي. و حدد هذا التشخيص ثلاثة تحديات تنموية رئيسية بالنسبة إلى تونس: (أ) استقرار الاقتصاد الكلي: حيث تظهر كل من بيئة الاقتصاد الكلي والبيئة المالية أوجه ضعف كبيرة، وإذا لم تعالج هذه الأخيرة من خلال إصلاحات هيكلية عميقة، ستمنع البلد من تحقيق إمكاناته الكاملة للنمو؛ (ب) التماسك والأمن: استعادة الأمن والتماسك الاجتماعي شرطان أساسيان لوضع تونس على مسار نمو جديد. ويتطلب تحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي الطويل الأجل تدابير متواصلة لمعالجة الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي لقطاعات واسعة من المجتمع التونسي؛ و (ج) تحسين الحوكمة: بعد مرور خمس سنوات على الثورة، لا تزال هناك حاجة واضحة إلى زيادة المساءلة وتحسين مستوى تقديم الخدمات وإيجاد وسائل أكثر فعالية لتحقيق مشاركة المواطنين في تصميم السياسات وتنفيذها. وحدد التشخيص القطري المنهجي أيضاً محركين رئيسيين للقضاء على الفقر وتحقيق الرخاء المشترك: (أ) تعزيز خلق فرص العمل التي يفوقها القطاع الخاص، عن طريق تبسيط الإجراءات، وإيجاد فرص متكافئة، وتحسين فرص الحصول على التمويل، وتحسين فعالية النظام المصرفي؛ و (ب) زيادة تكافؤ الفرص من خلال سياسات شفافة تقلل من عدم تطابق المهارات، وتعزز نظام الحماية الاجتماعية، وتتصدى لأوجه عدم المساواة بين المناطق، وتستهدف الفشل المؤسسي الذي يولد فرصاً غير متكافئة.

10. وتتماشى الإصلاحات المدعومة من طرف عملية تمويل سياسات التنمية المقترحة مع الأسس الأولى والرابعة لإطار الشراكة القطرية التونسية و الإستراتيجية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتهدف عملية تمويل سياسات التنمية المقترحة إلى مساعدة تونس على مواجهة تحديات تعزيز نمو أقوى وأكثر شمولاً، مما يؤدي إلى خلق فرص العمل وتحقيق الانتعاش الاقتصادي على المدى المتوسط. ويركز إطار تمويل سياسات التنمية المقترح على ثلاثة مجالات رئيسية للسياسات هي: (1) تعزيز الكفاءة المالية عن طريق تحسين إطار الميزانية، وإصلاح إدارة الاستثمارات العامة وأطر إدارة الديون، ودعم تنفيذها؛ (2) تحسين بيئة الأعمال، وتشجيع المنافسة، وتطوير الخدمات الأساسية؛ و (3) دعم روح المبادرة وتعميق فرص الحصول على التمويل. وهناك تركيز خاص على استكمال وتنفيذ برنامج الإصلاح الذي بدأ خلال الفترة الانتقالية، وهو أمر ضروري لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة الجديدة. وتتفق عملية تمويل سياسات التنمية هذه مع أهداف إستراتيجية مجموعة البنك الدولي وأهداف إطار الشراكة مع تونس في معالجة الأسباب الكامنة ومعالجة عواقب التوتر الاجتماعي. وعلى وجه التحديد، ستسهم العملية المقترحة في تجديد ركيزة العقد الاجتماعي، حيث أن تدابير السياسة المدعومة ستعزز بيئة الأعمال وإطار المنافسة، وتحسن الخدمات المالية والتجارية لرواد الأعمال، وتشجع على زيادة فرص الحصول على التمويل.

## 2. الأهداف المقترحة

11. يتمثل برنامج تمويل سياسات التنمية المقترح في عملية قائمة بذاتها على قسط واحد تهدف الى دعم تنمية القطاع الخاص وزيادة الأعمال وسبل الحصول على التمويل في تونس في فترة ما بعد الانتقال الديمقراطي. وقد صممت العملية المقترحة لدعم المجالات الرئيسية للإصلاح في الخطة الخماسية القادمة للحكومة للفترة 2016-2020، ودعم جهود الحكومة الرامية إلى استكمال الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت خلال فترة الانتقال السياسي التي يعتبر تنفيذها أساسيا لتحقيق الأهداف الاقتصادية المنصوص عليها في خطة التنمية الخماسية. وترتبط هذه العملية ارتباطا قويا بالمحورين 2 و 3 من الإصلاحات الاقتصادية الرئيسية في إطار الخطة الخماسية، مما يضع القطاع الخاص في صميم جدول أعمال النمو وخلق فرص العمل وخلق فرص متكافئة للمنافسة. وتساهم العملية أيضا في تحقيق أهداف المحور 1 من حيث تحسين الحوكمة والشفافية ودعم الرقمنة من أجل تحسين فاعلية الإدارة وتقديم الخدمات.

### 3. الوصف الأولي

12. وترتكز سلسلة برنامج تمويل سياسات التنمية على ركيزتين أساسيتين و هما: (1) تحسين بيئة الأعمال وتشجيع المنافسة؛ و (2) دعم الأعمال الحرة وتعميق فرص الحصول على التمويل. وتشكل الإصلاحات محور تركيز الحوار السياسي المكثف مع البنك، وقد استفادت الحكومة من الدعم التقني المستمر لضمان التزامها بمعايير الجودة وتحقيق نسب النمو المتوقعة على مستوى الفرص الاقتصادية والاجتماعية.

13. ويجري حاليا تجريب مرشح للاقتصاد السياسي في هذه العملية للمساعدة على أن تدابير الإصلاح لم تأخذ بعين الاعتبار المعارف التقنية القوية فحسب، بل كذلك الفهم السليم للاختناقات المؤسسية والسياسية المحتملة، فضلا عن القدرات والفرص المحلية. ويهدف مرشح الاقتصاد السياسي إلى المساهمة في تحسين الدعم السياسي ونجاح الإصلاحات من خلال ثلاث وظائف أساسية هي:

(i) مراجعة منهجية للصلوحية السياسية والمؤسسية لكل من الإصلاحات المدعومة أثناء إعداد العملية. ويساعد ذلك على تحديد السبل الكفيلة بمعالجة المعارضة المحتملة للإصلاحات؛

(ii) تصميم العمل الاقتصادي السياسي ذي الصلة بالعمليات بالنسبة للإجراءات المختارة ذات المخاطر العالية والمردودية العالية عبر الركائز الثلاث (بما في ذلك إصلاح إدارة الاستثمارات العامة والحوافز الضريبية ومؤسسات دعم ريادة الأعمال). ويعمل هذا الاقتصاد السياسي على وضع سياسات لتنفيذ الإصلاح ويساعد على ضمان ترجمة الإصلاحات القانونية إلى تغييرات على مستوى السياسات والإجراءات الإدارية.

(iii) تقييم شامل لحزمة الإصلاحات مع إيلاء اهتمام خاص لجملة من الأمور، و خاصة توازن الطموح ومستوى التنسيق اللازم، ومدى مرونة، وقدرات الفريق النظير، وأوجه التأزر مع برامج المانحين الآخرين.

### 4. الفقر والآثار الاجتماعية والجوانب البيئية

الفقر والآثار الاجتماعية

1. تتماشى العملية المقترحة تماما مع الأهداف الإستراتيجية لمجموعة البنك الدولي للقضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك على نحو مستدام، وكذلك مع الإستراتيجية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وإطار الشراكة القطرية لتونس للفترة 2016-2020. ومن خلال دعم نمو أقوى وأكثر شمولا وخلق فرص العمل، لا سيما من خلال ريادة الأعمال، سيعزز هذا البرنامج الأهداف الشاملة لمجموعة البنك الدولي. ويتفق برنامج تمويل سياسات التنمية أيضا مع أهداف إستراتيجية فريق عمل مجموعة البنك الدولي لمعالجة الأسباب الكامنة ومعالجة آثار الصراع والتوتر الاجتماعي. وعلى وجه التحديد، ستسهم العملية المقترحة في تجديد ركيزة العقد الاجتماعي، حيث أن تدابير السياسة المدعومة ستعزز بيئة الأعمال التجارية وإطار المنافسة، وتحسن الخدمات المالية والتجارية لرواد الأعمال، وتشجع على زيادة فرص الحصول على التمويل. وأخيرا، تتماشى هذه العملية تماما مع إطار الشراكة القطرية في تونس للفترة 2016-2020، ولا سيما مع الركيزة الأولى من خلال تعزيز الاقتصاد الكلي وإدارة المالية العامة (هدف إطار الشراكة القطرية 1-1)، وتحسين البيئة التمكينية للقدرة التنافسية للقطاع الخاص (هدف الشراكة الإستراتيجية القطرية 2.1) وتعزيز تنمية القطاع المالي السليم (هدف إطار الشراكة الإستراتيجية 3.1)، وهي الركيزة الثالثة لتعزيز زيادة الإدماج الاجتماعي.

2. قامت مؤسسة التمويل الدولية بمعية البنك الدولي بدور هام في تقديم المساعدة الفنية الحيوية المرتبطة بالدعامات الثلاث لتمويل سياسات التنمية. إن الإجراءات المسبقة والعوامل الإرشادية التي تدعمها المساعدة التقنية التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية هي معايير المنافسة وإطار الاستثمار وإجراءات إعلان الإفلاس و غلق المؤسسات (تحت الركيزة الثانية) ومكاتب الائتمان (تحت الركيزة 3).

## الجوانب البيئية

1. وخلال السنوات الماضية، أكدت تونس التزامها المتسق والعالي المستوى وطويل الأجل لحماية البيئة. ويتناول الدستور التونسي صراحة الحاجة إلى حماية البيئة الصحية والتصدي لتغير المناخ. وتتألف "المذكرة التوجيهية الإستراتيجية للحكومة" التي تحدد الرؤية التنموية التونسية للسنوات الخمس المقبلة من خمس ركائز، مع تخصيص الركيزة الخامسة لتعزيز النمو الأخضر من أجل التنمية المستدامة. وتتناول خطة التنمية الخماسية للفترة 2016-2020 التحديات الحرجة، بما في ذلك تنفيذ الجوانب الرئيسية للتنمية المستدامة، من أجل توفير تنمية إقليمية متوازنة ودمج جميع المناطق مع احترام البيئة. ويعتمد تنفيذ خطة العمل على الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، وتحسين حماية البيئة، وزيادة الرقابة على استهلاك الطاقة.

2. ومن غير المحتمل أن يكون لتنفيذ إجراءات السياسة العامة التي يدعمها برنامج تمويل سياسات التنمية المقترحة أثر كبير على البيئة والغابات والموارد الطبيعية. ومع ذلك، إذا كانت الآثار البيئية السلبية ناجمة عن الإصلاحات التي يدعمها إطار سياسات التنمية، فإن لدى تونس أطرا مؤسسية وقانونية وتنظيمية قوية ومحددة جيدا فيما يتعلق بإدارة الآثار الاجتماعية والبيئية للاستثمارات. ووفقا للنظام الوطني لتقييم الأثر البيئي، فإن جميع الأنشطة التي يحتمل أن يكون لها تأثير كبير على البيئة تخضع لتقييم الأثر البيئي الذي يجب أن يتم قبل أنشطة الترخيص والاستثمار. إن تقييم الأثر البيئي إلزامي لأي مشروع صناعي أو تجاري أو زراعي التي يمكن أن يكون لها آثار بيئية كبيرة.

3. وزارة البيئة والتنمية المستدامة هي الجهة الرئيسية في تحديد وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات البيئية. وهي تقترح السياسة البيئية، وتتكفل بتنسيق ومتابعة الإجراءات التي تتخذها السلطات الحكومية والمحلية لحماية الطبيعة والبيئة، ومكافحة التلوث والإزعاج، وتحسين نوعية الحياة. وهي تنشر تقريرا سنويا عن حالة البيئة، وتنفذ خطط

عمل لمعالجة المشاكل البيئية المختلفة (المتعلقة بالمياه والنفايات الصلبة والتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية والتخطيط الحضري وما إلى ذلك).

## 5. التمويل المقترح

500 مليون دولار

المصدر

المقترض/المنتفع : الجمهورية التونسية

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

آخر (الرجاء التحديد)

500 مليون دولار

المجموع

## 6. نقاط الاتصال

البنك الدولي

الاتصال : السيد عبدولاي سي

الوظيفة : كبير الخبراء الاقتصاديين

الهاتف : +216 31 37 30 10

البريد الإلكتروني : [asy2@worldbank.org](mailto:asy2@worldbank.org)

المقترض

الاتصال : السيدة كلثوم الحمزاوي

الوظيفة : مديرة التعاون الدولي بوزارة التنمية

الهاتف : +216 71 798 522

البريد الإلكتروني : [k.hamzaoui@mdci.gov.tn](mailto:k.hamzaoui@mdci.gov.tn)

1. للمزيد من الارشادات، الرجاء الاتصال :

أنفو شوب

البنك الدولي

شارع 1818 H، NW

واشنطن، دي سي 20433

الهاتف : (202) 458-4500

الفاكس : (202) 522-1500

موقع الواب : <http://www.worldbank.org/infoshop>